Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي
E-ISSN: 2959-6505
Volume 3, Issue 4, 2025
Page No: 326-338
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2025: 0.915 معامل التأثير العربي (AIF) 2025: 0.76

The Role of Private Islamic Banks in Libya in Promoting Social Development: An Applied Case Study of Al-Yaqeen Bank

Fathi Jammah Azughdani[1], Iman Salem Hajjaji[2*]
[1,2]Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli, Tripoli, Libya

دور المصارف الإسلامية الليبية الخاصة في دعم التنمية الاجتماعية: دراسة حالة تطبيقية عن مصرف اليقين

فتحي جماعة الزغداني[1]، أيمن سالم الحجاجي[2*]
[2،1]قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا

*Corresponding author: i.hajjaji@uot.edu.ly

Received: September 08, 2025 | Accepted: November 28, 2025 | Published: December 08, 2025

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study aims to investigate the role of Al-Yaqeen Islamic Bank in supporting social development in Libya by evaluating its performance across three main domains: providing benevolent loans (Qard Hasan), financing social housing projects, and supporting charitable organizations. The research adopts an inductive philosophical approach based on the practical reality of the bank and employs a quantitative methodology through a single case study to analyze the bank's contribution to enhancing the social dimension. The study population included all employees of the bank's general administration, while a purposive sample was selected from employees directly involved in the activities under investigation. Data were collected using a questionnaire based on a five-point Likert scale, and both descriptive and inferential statistical techniques were applied, including means, standard deviations, reliability testing (Cronbach's alpha), and the Z-test to examine hypotheses. The results revealed a general decline in Al-Yaqeen Bank's commitment to its social responsibilities, reflecting limited institutional attention to the social dimension compared to the economic one. The study also highlighted weaknesses in the bank's provision of Qard Hasan to its rightful beneficiaries, a decrease in support for charitable organizations, and a clear shortfall in financing social housing projects, as interventions were largely limited to minor maintenance works that did not yield significant developmental impact. The study recommends strengthening the bank's social role by diversifying the purposes of Qard Hasan, establishing transparent mechanisms to ensure access for eligible beneficiaries, forming developmental partnerships with civil society organizations, launching housing programs targeted at low-income groups, and developing a social development plan with clear, measurable objectives.

Keywords: Al-Yaqeen Bank; Social Development, Benevolent Loan (Qard Hasan), Charitable Organizations, Social Housing.

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تقصي دور مصرف اليقين الإسلامي في دعم التنمية الاجتماعية في ليبيا، وذلك من خلال تقييم أدائه في ثلاثة محاور أساسية تشمل: تقديم القرض الحسن، وتمويل مشروعات الإسكان الاجتماعي، ودعم الجمعيات الخيرية. اعتمد البحث توجهاً فلسفياً استقرائياً يستند إلى الواقع العملي للمصرف، واتخذ منهجًا كميًا قائمًا على دراسة حالة

واحدة بهدف تحليل مستوى مساهمة المصرف في تفعيل البعد الاجتماعي. شمل مجتمع الدراسة العاملين بالإدارة العامة للمصرف، بينما جرى اختيار عينة عمدية من الموظفين المرتبطين مباشرة بالأنشطة موضوع البحث. وتم جمع البيانات عبر استبانة مبنية على مقياس ليكرت الخماسي، واستخدام أساليب إحصائية وصفية واستدلالية شملت المتوسطات والانحرافات المعيارية واختبار الثبات (كرونباخ ألفا)، إضافة إلى اختبار Z للتحقق من الفرضيات. أظهرت النتائج انخفاضًا عامًا في مستوى التزام مصرف اليقين بأدواره الاجتماعية، وهو ما يعكس محدودية الاهتمام المؤسسي بالبعد الاجتماعي مقارنة بالبعد الاقتصادي. كما بينت الدراسة ضعفًا في دور المصرف في منح القرض الحسن لمستحقيه، وتراجعًا في مستوى دعمه للجمعيات الخيرية، إلى جانب قصور واضح في تمويل مشروعات الإسكان الاجتماعي، حيث اقتصرت تدخلاته على أعمال صيانة محدودة لم تحقق أثرًا تنمويًا ملموسًا. وتوصي الدراسة بتعزيز الدور الاجتماعي للمصرف من خلال تنويع أغراض القرض الحسن، وتطوير آليات شفافة لضمان وصوله لمستحقيه، وإقامة شراكات تنموية مع منظمات المجتمع المدني، وإطلاق برامج إسكانية موجهة لذوي الدخل المحدود، إضافة إلى إعداد خطة تنمية اجتماعية تستند إلى أهداف واضحة وقابلة للقياس.

الكلمات المفتاحية: مصرف اليقين، التنمية الاجتماعية، القرض الحسن، الجمعيات الخيرية، الإسكان الاجتماعي.

المقدمة:

تُعد المصارف الإسلامية إحدى الركائز الأساسية في النظام المالي للدول الإسلامية حيث تجمع بين أهدافها الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقديم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومن بين هذه الأدوات المالية التي تدعم الجانب الاجتماعي "القرض الحسن" و"تمويل مشروعات الإسكان الاجتماعي" و"دعم الجمعيات الخيرية"، التي تساهم في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمع ككل وفي ليبيا تبرز المصارف الإسلامية الليبية كمؤسسات مالية هامة تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية عبر هذه الأدوات التمويلية التي تلتزم بإحكام الشريعة الإسلامية.

وتعتبر الجمعيات الخيرية من أهم أدوات التمويل الاجتماعي في العالم الإسلامي إذ إنها تسهم بشكل كبير في تحقيق النهضة الاقتصادية والتكافل الاجتماعي فقد ارتبطت الجمعيات الخيرية تاريخيًا بتقديم الدعم للمشروعات الخيرية والتنموية مثل بناء المدارس والمستشفيات وتأمين مصادر التمويل للمحتاجين مما جعلها ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي (حجازي، 2006).

بالإضافة إلى ذلك تقوم المصارف الإسلامية بدورٍ هام في دعم مشروعات الإسكان الاجتماعي من خلال توفير التمويل اللازم لبناء مساكن لذوي الدخل المحدود الأمر الذي يسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي ويُعتبر هذا النشاط جزءًا أساسيًا من استراتيجية المصارف الإسلامية لتحقيق التنمية الشاملة (جوهري، 2018).

أما القرض الحسن فيُعد من أبرز الأدوات المستخدمة في المصارف الإسلامية إذ يتميز بعدم فرض فوائد على المقترضين مما يعزز التكافل الاجتماعي في المجتمع ويدعم الفئات الضعيفة من خلال تمكينهم من تحسين أوضاعهم المعيشية بتمويل مشروعات صغيرة أو تغطية احتياجات مالية ملحة دون التعرض للضغوط الربوية (الملاهي، اخرون، 2021).

في هذه الدراسة، سيتم التركيز على الدور الذي يلعبه مصرف اليقين في دعم التنمية الاجتماعية من خلال دراسة تطبيقية على أدوات التمويل الإسلامي المذكورة آنفاً.

الدراسات السابقة:

1. **درس الأحمد، السرطاوي (2018)، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاجتماعية: المصرف الإسلامي العربي نموذجاً،** وكان الهدف بيان مساهمة أدوات مثل القرض الحسن والزكاة والوقف والتمويل الصغير في تحقيق نتائج اجتماعية وتحديد المعوقات. المتغيرات في الدراسة صيغت وصفياً كـأدوات التمويل الإسلامي كعناصر مستقلة ومؤشرات التنمية الاجتماعية كمتغير تابع، لكن الدراسة لم تضع فرضيات كميّة تجريبية واضحة بل اتخذت منهجًا وصفيًا تحليليًا. الفلسفة المنهجية استقرائية، والمنهج الفرعي كان دراسة حالة وتحليل وثائقي لممارسات المصارف وتقاريرها. أدوات جمع البيانات كانت تحليل وثائق ومراجعة تقارير بنكية وربما مقابلات نوعية محدودة؛ أساليب التحليل وصفية ونقدية؛ حدود الدراسة تتصل بخصوصية السياق الفلسطيني وما يحد من تعميم النتائج. مجتمع الدراسة شمل المصارف الإسلامية في فلسطين والمستفيدين من برامجها، والعينة كانت حالة تحليلية مركزة (دراسة حالة للمصرف الإسلامي العربي كمثال). من النتائج اثبتت الدراسة ان للمصرف الإسلامي العربي دور محدود في دعم التنمية الاجتماعية في فلسطين بمختلف صورها ومجالاتها بسبب وجود قيود تشريعية وبيئية، والتوصية تدعو إلى تفعيل آليات الوقف والزكاة وتعزيز التعاون مع الجهات الخيرية والحكومية لتوسيع أثر هذه الممارسات.

2. قدم **الباحثان ناظم، عبد الفتاح (2020)،** هذه الورقة بعنوان **البنوك الإسلامية ومشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية،** تحليلًا لوظائف وممارسات البنوك الإسلامية الجزائرية في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكان الهدف استكشاف أدوات البنوك وإمكانات مشاركتها. لم تُصَغ الدراسة لإختبار متغيرات كمية وإنما اعتمدت مراجعة وثائق وممارسات وإحصاءات تشغيلية متاحة، فالمتغيرات هنا نصت على «ممارسات البنوك» كمتغيرات مستقلة وتأثيرها الوصفي على مؤشرات التنمية كمتغير تابع. المنهج الفلسفي استقرائي والمنهج الفرعي وصفي-تحليلي اعتمد على مراجعة أدبية ووثائق بنكية. أدوات جمع البيانات تقارير بنكية ومصادر ثانوية، وأساليب التحليل وصفية مقارنة؛ حدود البحث اقتصرت على بيانات وثائقية ولا توفر استبيانًا ميدانيًا شاملًا. مجتمع الدراسة كان البنوك الإسلامية موضوع التحليل (دراسة

حالة مقارنة)، والعينة عبارة عن مؤسسات وبنود تشغيلية موثّقة. أهم النتائج أن البنوك الإسلامية تمتلك أدوات تمويلية مؤهلة للتدخل الاجتماعي لكن حاجتها للوائح تنظيمية وتحفيزية تقف عائقًا أمام توسيع المساهمة، والتوصية شملت ضرورة وضع سياسات تحفيزية وتشريعات تمكينية وتبني آليات قياس أثر اجتماعي.

3. **قدمت دراسة الملاهي،** اخرون (2021) بعنوان **صناديق القرض الحسن كأحد أساليب التمويل الاجتماعي الاسلامي: دراسة تحليلية عن المصارف الاسلامية في اليمن** حيث ركزت على تحليل واقع صناديق القرض الحسن في المصارف الإسلامية اليمنية، وهدفها تقييم مدى فعالية هذه الصناديق في تقديم دعم اجتماعي مستدام. من حيث المتغيرات عالجت الورقة بنية الصناديق (مصادر التمويل، قواعد الأهلية، آليات التوزيع) كمتغيرات مستقلة، فيما اعتبرت مدى فعالية الصناديق في الوصول إلى الفئات المستهدفة واستدامتها متغيرًا تابعًا يُقَيَّم وصفياً. فلسفيًا تميل الدراسة إلى الاستقرائية مع اعتماد منهج وصفي تحليلي مؤسسي؛ المنهج الفرعي اعتمد تحليل الوثائق والتقارير البنكية ودراسة ممارسات حقيقية في بعض المصارف. أدوات جمع البيانات كانت مراجعة وثائق وتقارير بنكية ومؤسسية وربما مقابلات محدودة مع مسؤولي صناديق؛ لم تُذكر أرقام عينات استبيانيه واسعة صراحة. أساليب التحليل كانت وصفية ومقارنة بين ممارسات المصارف، وحدود البحث اقتصرت على المصارف اليمنية المبحوثة وظروفها الخاصة، مما يقيّد تعميم النتائج. مجتمع الدراسة هو المصارف الإسلامية في اليمن التي لديها صناديق أو تفكر فيها، والعينة كانت تحليلية/مؤسسية لا تُعطي أرقام استبيانيه مفصّلة (عينة مقصودة على مستوى المؤسسات). النتائج أشارت إلى وجود صناديق لكنها ضعيفة التمويل والإدارة في أغلب الأحيان، وأن هناك إمكانيات للتطوير. التوصيات تضمنت إنشاء لوائح تمويلية دائمة وزيادة الشفافية في إدارة الصناديق وتبسيط الوصول للفئات المستحقة.

4. كما اتت دراسة (Mojtahed & Hassanzadeh, 2009) بعنوان **تقييم القرض الحسن كأداة للتمويل متناهي الصغر** حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية القرض الحسن في برامج التمويل متناهي الصغر وأثره على دخل واستمرارية مشاريع المستفيدين بإيران، مع التركيز على شروط القرض والدعم التكميلي. المتغيرات هنا صيغت بحيث تكون المتغيرات المستقلة خصائص القرض الحسن (حجم القرض، شروط السداد، وجود تدريب/متابعة) والمتغير التابع هو الأداء المالي والتشغيلي للمستفيد (التغيير في الدخل، استمرارية المشروع، قدرة السداد). من الناحية الفلسفية اتبعت الدراسة نهجًا استقرائيًا، ومنهجيًا استخدمت أسلوبًا مختلطًا بالاعتماد على سجلات مؤسسات التمويل المتناهي الصغر ودراسات حالة ميدانية. أدوات جمع البيانات تضمنت سجلات مؤسساتية، استبيانات أو مقابلات لحالات مختارة، وتحليلات قبل/بعد حيث وُجدت بيانات؛ ووُظفت التحليلات الوصفية والمقارنات الإحصائية لفحص التغيرات، مع تحليل نوعي لحالات مختارة. حدود الدراسة تتعلق بسياق المؤسسات المختارة والعينات غير العشوائية في حالات متعددة؛ مجتمع الدراسة هم مستفيدو برامج التمويل المتناهي الصغر في المؤسسات المعنية، والعينة مزيج من سجلات حالات ومقابلات ميدانية (نوع العينة: مقصودة لحالات الدراسة بالإضافة إلى بيانات مؤسسية من). نتائج الدراسة: أثبت أن للقرض الحسن دور إيجابي علي دخل بعض المستفيدين متأثرة بالمساهمات الممنوحة من قبل المصرف، بينما أبرزت الدراسة تحدي الاستدامة التمويلية للصناديق. من التوصيات ضرورة ربط برامج القرض الحسن بمصادر تمويل دائمة (مثل الأوقاف) وتقديم دعم فني وتسويقي للمستفيدين لضمان استمرارية المشروعات.

5. في الدراسة التي قام بها إبراهيم (2008)، بعنوان **قياس دور المصارف الإسلامية في التنمية الاجتماعية بالسودان دراسة حالة البنك الإسلامي السوداني (1997–2006)**، هدفت الدراسة إلى قياس الدورين الاقتصادي والاجتماعي للمصارف الإسلامية من خلال تحليل كيفية توظيف البنك الإسلامي السوداني لموارده المالية. تناولت الدراسة متغيرات مستقلة شملت تركيبة الودائع، ورأس المال، والسياسات التمويلية، والضمانات، ومخاطر قطاع التنمية الاجتماعية، مقابل متغيرات تابعة تمثلت في حجم التمويل التنموي، وقدرة المصرف على تمويل رأس المال الثابت، ومساهمته في القطاعات الإنتاجية والاجتماعية، حيث استخدم الباحث منهجًا استقرائيًا لتحليل بيانات ممتدة لعشر سنوات، ومنهجًا وصفيًا تحليليًا لفحص السلاسل الزمنية باستخدام المتوسطات والنسب. وقد اتسم البحث بالطابع الكمي لاعتماده على تقارير رسمية من المصرف والبنك المركزي. شمل مجتمع الدراسة النظام المصرفي السوداني باعتباره مجتمعًا متباينًا، بينما اقتصرت العينة على البنك الإسلامي السوداني كعينة قصدية، حيث أظهرت النتائج ضعف الدور التنموي والاجتماعي بسبب هيمنة التمويل قصير الأجل، وضعف رأس المال والودائع الاستثمارية، وارتفاع مخاطر القطاع الاجتماعي، إضافة إلى الاعتماد الكبير على الضمانات العقارية التي حدّت من استفادة الفئات الضعيفة. أوصت الدراسة برفع رأس المال، وتحسين هيكل الودائع، وتوفير آليات لتقليل المخاطر، وتوجيه جزء من التمويل إلى المشروعات متوسطة وطويلة الأجل لتعزيز التنمية الاجتماعية.

6. قدمت الباحتان قوادرية وبارة (2021)، دراسة **بعنوان المصارف الإسلامية كآلية لتعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني (2013–2019)**، استهدفت الدراسة تحليل دور المصارف الإسلامية في دعم التنمية المستدامة كما يظهر في تجربة البنك ال (إبراهيم، 2008) إسلامي الأردني. تضمنت الدراسة متغيرات مستقلة تشمل صيغ التمويل الإسلامي، وحجم التمويل، وسياسات البنك، والمبادئ الشرعية، مقابل متغيرات تابعة تمثلت في مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي وعلاقتها بالتنمية المستدامة، اتبعت الباحثتان منهجًا استنباطيًا بالانطلاق من المفاهيم العامة للتمويل المستدام وتطبيقها على حالة محددة، واستخدمتا المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة. اعتمدت الدراسة على تحليل محتوى التقارير السنوية، وهو ما يجعلها في إطار بحث نوعي. أما مجتمع الدراسة فهو القطاع المصرفي الإسلامي في الأردن بوصفه مجتمعًا متباينًا، والعينة قصدية تمثلت في البنك الإسلامي

الأردني. أظهرت النتائج أن البنك الإسلامي الأردني يساهم في دعم التنمية المستدامة من خلال أنشطة ذات بعد اجتماعي واقتصادي، وأن البنك أظهر مستوى مرتفعًا من الالتزام بالأهداف الاجتماعية والتنموية حيث يساهم البنك مساهمة فعالة من خلال منحه للقروض الحسنة لغايات اجتماعية مبررة كالتعليم والزواج والعلاج. كما بيّنت المؤشرات وجود أداء إيجابي يعكس التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، كما أوصت الدراسة بتعزيز التمويل الإنتاجي، وزيادة المبادرات الاجتماعية، وتطوير الالتزام بمبادئ التنمية المستدامة في جميع الأنشطة التمويلية.

التحليل العام للدراسات السابقة والفجوة البحثية:

تتفق الدراسات السابقة في مجملها على أن أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي مثل القرض الحسن والوقف وصناديق الدعم تمثل وسائل فعّالة لتحقيق أهداف التكافل الاجتماعي وتعزيز الشمول المالي. كما أوضحت هذه الدراسات أن فاعلية تلك الأدوات تزداد عندما ترافقها برامج دعم إضافية تشمل التدريب والمتابعة وتبسيط الإجراءات، مع وجود سياسات تشغيلية واضحة تضمن استدامتها.

ورغم هذا الاتفاق العام، فإن الدراسات اختلفت من حيث طبيعة منهجها ونطاق تطبيقها؛ فبعضها اعتمد على أساليب ميدانية كمية أو مختلطة وقدمت أدلة إحصائية، في حين ركزت أخرى على الجانب النظري أو التصميمي دون إجراء تطبيق عملي. كما اختلفت البيئات التي تناولتها الدراسات ما بين دول مثل إيران واليمن وفلسطين والسودان والأردن وقطر، وهي سياقات تنظيمية واقتصادية لا يمكن إسقاط نتائجها بالكامل على الواقع الليبي الذي يتميز بظروف تشريعية ومصرفية مختلفة.

من خلال هذا التحليل، يتبين أن الأدبيات السابقة ركزت على تجارب دولية وعربية تناولت إسهامات أدوات التمويل الإسلامي في التنمية الاجتماعية، لكنها لم تتناول بعمق واقع المصارف الإسلامية في ليبيا، وخاصة المصارف الخاصة. ومن هنا تظهر الفجوة البحثية التي تقوم عليها هذه الدراسة، والمتمثلة في غياب دراسة ميدانية حديثة تستكشف الدور الفعلي للمصارف الإسلامية الخاصة في ليبيا في دعم التنمية الاجتماعية من خلال أدوات التمويل الاجتماعي المختلفة، وبالأخص عبر تقديم القرض الحسن، ودعم الجمعيات الخيرية، وتمويل برامج الإسكان الاجتماعي.

وانطلاقًا من هذه الفجوة، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل استكشافي تطبيقي لحالة مصرف اليقين الإسلامي كنموذج للمصارف الإسلامية الخاصة في ليبيا، لتوضيح دوره في تفعيل أدوات التمويل الاجتماعي والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

تتميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية بأن لها دور فعال في دعم التنمية الاجتماعية فضلاً عن التنمية الاقتصادية في بلدانها وذلك من خلال استخدام عدة أدوات مالية مهمة تلعب دورا كبير في دعم تحقيق التنمية الاجتماعية ومن بينها (القرض الحسن ، وتمويل مشروعات الاسكان الاجتماعي ، ودعم الجمعيات الخيرية) ولأهمية الدور الاجتماعي الذي تلعبه المصارف الاسلامية في كافة البلدان الإسلامية وغيرها ومع قلة الدراسات والبحوث المنشورة عن دعم التنمية الاجتماعية بالمصارف الإسلامية الليبية الخاصة كانت هناك حاجة ماسة لدراسة هذه الفجوة وذلك بتقييم مدى فعالية المصارف الاسلامية الليبية الخاصة متمثلة في مصرف اليقين كحالة دراسية في استخدام هذه الادوات التمويلية لتحقيق الاهداف المنشودة .ومما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الاتي:

- **ما دور مصرف اليقين في دعم التنمية الاجتماعية (القرض الحسن، مشروعات الاسكان الاجتماعي، الجمعيات الخيرية) في ليبيا؟**

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

1. **الهدف الرئيسي:** التعرف على دور مصرف اليقين في دعم التنمية الاجتماعية في ليبيا.
2. **الأهداف الفرعية:**

أ- بيان دور مصرف اليقين في دعم التنمية الاجتماعية من خلال منح القرض الحسن لمستحقيه.

ب- معرفة دور مصرف اليقين في دعم التنمية الاجتماعية من خلال تمويله لمشروعات الاسكان الاجتماعي.

ت- التعرف على دور مصرف اليقين في دعم الجمعيات الخيرية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.

فرضيات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على الفرضيات الاتية:

الفرضية الرئيسة الصفرية: مستوي درجة الموافقة على دور مصرف اليقين في تحقيق التنمية الاجتماعية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية الرئيسة البديلة: مستوي درجة الموافقة على دور مصرف اليقين في تحقيق التنمية الاجتماعية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الصفرية الأولي: متوسط درجة الموافقة على دور مصرف اليقين في دعم التنمية الاجتماعية من خلال منح القرض الحسن لمستحقيه لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية الفرعية البديلة الأولي: متوسط درجة الموافقة على دور مصرف اليقين في دعم التنمية الاجتماعية من خلال منح القرض الحسن لمستحقيه يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).
الفرضية الفرعية الصفرية الثانية: متوسط درجة الموافقة على دور مصرف اليقين في دعم الجمعيات الخيرية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).
الفرضية الفرعية البديلة الثانية: متوسط درجة الموافقة على دور مصرف اليقين في دعم الجمعيات الخيرية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).
الفرضية الفرعية الصفرية الثالثة: مستوي درجة الموافقة على دور مصرف اليقين في دعم التنمية الاجتماعية من خلال تمويله لمشروعات الإسكان الاجتماعي لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).
الفرضية الفرعية البديلة الثالثة: مستوي درجة الموافقة على دور مصرف اليقين في دعم التنمية الاجتماعية من خلال تمويله لمشروعات الإسكان الاجتماعي يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

أهمية الدراسة:

تتجلّى أهمية هذه الدراسة في تناولها لموضوع محوري يتمثل في دور مصرف اليقين في دعم التنمية الإجتماعية عبر توظيف أدوات تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ وعلى رأسها تقديم القرض الحسن، وتمويل مشروعات الإسكان الاجتماعي، ودعم الجمعيات الخيرية. فمِن الناحية النظرية، تضيف الدراسة دليلاً ميدانيًا مطلوبًا حول أداء مصرف إسلامي ليبي خاص فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والقدرة على ترجمة المبادئ الشرعية إلى ممارسات تمويلية قابلة للتطبيق. ومن الناحية العملية، توفّر الدراسة توصيات قابلة للتنفيذ لإدارة المصرف تساعدها في صياغة سياسات وممارسات تمويل اجتماعي فعّالة ومستدامة. أما على الصعيد التنظيمي، فنتائج الدراسة تمثل مرجعًا موثوقًا للجهات الرقابية والصانعة للسياسات لتطوير قواعد وأنظمة داعمة تمكّن البنوك الإسلامية الخاصة من توسيع مساهمتها في الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الوطنية.

منهجية الدراسة:

اعتمد البحث في توجهه الفلسفي على المنهج الاستقرائي للانطلاق من الواقع العملي لمصرف اليقين واستخلاص النتائج والتعميمات من البيانات الميدانية دون الاعتماد على إطار نظري محدد مسبقًا. ومن حيث طبيعة البيانات وأسلوب التحليل، اتخذ البحث الطابع الكمي من خلال جمع بيانات عددية وتحليلها إحصائيًا لاختبار الفرضيات. وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في إطار منهج دراسة الحالة إذ ركزت الدراسة على وحدة بحثية واحدة كدراسة حالة مصرف اليقين بهدف تحليل دوره في التنمية الاجتماعية بصورة معمقة. شمل مجتمع الدراسة جميع العاملين بالإدارة العامة بمصرف اليقين، بينما اختيرت عينة غير عشوائية عمدية من الموظفين المعنيين مباشرة بأنشطة المصرف الثلاثة وهي القرض الحسن، دعم الجمعيات الخيرية، وتمويل الإسكان الاجتماعي. وتم جمع البيانات باستخدام استبانة كمية مبنية على مقياس ليكرت الخماسي صُممت لقياس مستوى ممارسة هذه الأنشطة وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية. واعتمد التحليل الإحصائي على الإحصاءات الوصفية مثل المتوسطات والانحراف المعياري لعرض خصائص العينة ومتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى اختبار ثبات الأداة (كرونباخ ألفا) وبعض الاختبارات الاستدلالية المناسبة مثل اختبار z لإختبار الفرضيات واستخلاص النتائج. وبذلك جمعت منهجية البحث بين المقاربة الاستقرائية والطابع الكمي والمنهج الوصفي التحليلي ضمن دراسة حالة واحدة مع استخدام أدوات قياس وتحاليل إحصائية دقيقة لإعطاء صورة شاملة عن دور مصرف اليقين في دعم وتحقيق التنمية الاجتماعية في ليبيا.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تتمحور في دراسة دور المصارف الإسلامية في تقديم القرض الحسن ودعم الجمعيات الخيرية وتقديم تمويل الإسكان الاجتماعي.
الحدود المكانية: تتمثل في الإدارة العامة لمصرف اليقين بمدينة طرابلس.
الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة خلال العام الجامعي خريف 2025.
الحدود البشرية: تم تطبيق الجانب العملي على العاملين بالإدارة العامة بمصرف اليقين ذوي العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة.

الإطار النظري للدراسة:

التنمية الاجتماعية في المصارف الإسلامية:

يظهر دور المصارف الإسلامية بشكل خاص في تحقيق التكافل الاجتماعي وتقليل الفجوات الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء مما يعزز من الاستقرار المجتمعي وتتجسد هذه الجهود من خلال أدوات مثل "القرض الحسن" و"الزكاة"، التي تعتبر من أهم وسائل الدعم المالي التي تقدمها هذه المصارف ويمكن ان نقول بصيغة اكثر شمولا بان التنمية الاجتماعية للمصارف الإسلامية تعني "التزام المصرف الإسلامي بالمشاركة في تحمل أعباء ومتطلبات العمل الاجتماعي التكافلي لمختلف أطياف المجتمع وخاصة ذوي الاحتياجات المادية وبما يشمل تحمل المتطلبات الاجتماعية للعاملين في المصرف وبما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة للفقراء ولذوي الدخل المحدود وذلك على سبيل الامتثال للخطاب الشرعي وجوبًا أو تطوعًا" لذلك، وتبرز أهمية المصارف الإسلامية في التنمية الاجتماعية من خلال التزامها بالقيم الإسلامية التي تُعزز من

العدالة الاجتماعية والاستقرار المجتمعي من خلال استراتيجيات التمويل الشرعي والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية حيث تساهم هذه المصارف في بناء مجتمعات أكثر شمولية وازدهارً (العصا واخرون، 2017).

أبرز أدوات دعم التنمية الاجتماعية في المصارف الإسلامية:

أولاً: القرض الحسن:

يُعتبر القرض الحسن من أهم الأدوات المالية التي تقدمها المصارف الإسلامية بدون فوائد، وذلك لمساعدة الفئات المحتاجة من خلال تقديم مساعدات مالية تهدف إلى دعم الأفراد في المجتمع، خاصةً لأولئك الذين يحتاجون إلى تمويل لتغطية احتياجات حياتية أساسية أو لإطلاق مشاريع صغيرة حيث يُمثل القرض الحسن شريانًا أساسيًا للفئات التي لا يمكنها الوصول إلى قروض تجارية بفوائد، مما يُسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، كما يساهم القرض الحسن بشكل فعّال في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تُعتبر حجر الزاوية في تحقيق التنمية الاجتماعية، إذ تساهم هذه المشاريع في توفير فرص العمل وتعزيز الاستقلال المالي لدى الأفراد من خلال خلق بيئة اقتصادية داعمة كذلك تساعد القروض الحسنة على تعزيز الاستقلال المالي وتحقيق التنمية المستدامة، حيث يُعد هذا التمويل بمثابة أداة تحفيز للمستثمرين، اذ يُمكنهم من تجنب الأعباء المالية المترتبة على الفوائد الربوية مما يسهل عليهم الاستثمار وزيادة مدخراتهم (حطاب، الجراح، 2009).

ثانياً: دعم الجمعيات الخيرية:

تلعب المصارف الإسلامية دورًا محوريًا في تعزيز التنمية الاجتماعية من خلال دعم الجمعيات الخيرية، بما يعكس مبدأ التكافل الاجتماعي في التمويل الإسلامي. فهي لا تكتفي بتقديم الربح فقط، بل تساهم عبر القروض الحسنة أو الدعم المباشر للجمعيات الفاعلة في تقديم الخدمات للفقراء والمحتاجين، مما يعزز من قدرة هذه الجمعيات على تنفيذ برامج تنموية مستدامة. كما تستثمر بعض المصارف جزءًا من مواردها في مشاريع خيرية وصيغ تمويل اجتماعية، مثل الوقف أو الصناديق الوقفية، لتوليد موارد مالية تدعم أهداف التكافل. هذا التمكين يتيح للجمعيات أن تلعب دورًا أكبر في تحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، وتوفير خدمات مثل التعليم والصحة والإسكان. بهذا الشكل، تصبح المصارف الإسلامية شريكًا تنمويًا مباشرًا في تحقيق العدالة الاجتماعية (عبد الغفور، 2021).

ثالثاً: دعم الإسكان الاجتماعي:

يُعتبر دعم الإسكان الاجتماعي أو التمويل العقاري من الوسائل الاستثمارية الرائجة حيث يسهم في تحقيق مزايا لا يمكن الحصول عليها عبر وسائل أخرى بحيث يساهم التمويل العقاري في "معالجة الركود الحقيقي في السوق العقاري حيث يُحسن القدرة المالية لطالبي الوحدات العقارية مما يولد طلبًا فعالًا في السوق ويزيد من نشاطه والجدير بالذكر ان التمويل العقاري يوفر إمكانية الحصول على السكن لمحدودي الدخل حيث إن "الكثير من الأفراد لا يمكنهم دفع ثمن الوحدة السكنية مرة واحدة مما يتيح لهم دفع المبلغ تدريجيًا على شكل أقساط تتناسب مع ظروفهم المادية وهذا بلا شك سيلعب دورًا بارزًا في معالجة أزمة السكن خاصة في المجتمعات النامية مما يجعل هذا الاتفاق متناسبًا مع احتياجات المجتمع كما يسهم التمويل العقاري في تنشيط الاقتصاد الوطني عبر عدة جوانب منها توفير السيولة النقدية لشركات بناء العقارات أو لبائعيها وكذلك دعم الائتمان أو التمويل للمشتري وتنشيط المهن المرتبطة بالسوق العقاري مما يولد فرص عمل جديدة والمساهمة في الحد من البطالة وما ينشأ عنها من مشاكل اجتماعية، مما يُحقق الأمن الاجتماعي وتنشيط حركة التجارة والتداول في سوق العقارات بما يدعم الاقتصاد الوطني (جوهري، 2018).

الدراسة الميدانية:

أولاً: نبذة عن مصرف اليقين:

مصرف اليقين مؤسسة مصرفية إسلامية ليبية تأسس عام 2019 بموجب القانون المصرفي الليبي (حصل على إذن المزاولة رقم 98 لعام 2019)، وافتتح أول فرع له في 19 سبتمبر 2019. يبلغ رأس المال المصرح به للمصرف 250 مليون دينار ليبي مدفوع بالكامل، وقد صدر عن مصرف ليبيا المركزي تعليمات برفعه إلى 500 مليون دينار. للمصرف شبكة فروع واسعة في المدن الرئيسية؛ فمنطقة الخدمة تشمل طرابلس (المقر الرئيسي)، إضافة إلى فروع في سبها وزليتن ومصراتة وبنغازي وصرمان. يضم المصرف إدارات رئيسية تغطي الوظائف المصرفية الأساسية: مثل إدارة المراجعة الداخلية والإدارة المالية وإدارة التمويل والاستثمار وتقنية المعلومات والتطوير، وكذلك إدارة الموارد البشرية والتدقيق الشرعي. وهناك إدارات متخصصة لخدمة العملاء، من قبيل إدارة الشركات (التمويل التجاري) وإدارة التجزئة والفروع وإدارة الامتثال (الرقابة). يمارس مصرف اليقين أنشطة التمويل الإسلامي المتنوعة وفق أحكام الشريعة، كالمرابحة والمشاركة والمضاربة والإجارة المختلفة. وتشير التقارير إلى نمو حجم التمويلات الممنوحة، ففي عام 2021 بلغت تمويلات المرابحة نحو 3.96 مليون دينار والمشاركات (مضاربة/مشاركة) حوالي 10.00 مليون دينار، وارتفعت في 2022 إلى نحو 4.38 و10.78 مليون دينار على التوالي. على الصعيد الاجتماعي والتنموي، يلتزم المصرف بالمسؤولية الاجتماعية ودعم التنمية؛ فهو يسهم في تمويل المشاريع الإنتاجية الكبرى والصغيرة لمعالجة البطالة والفقر وتحقيق الأمن الغذائي والإسكان وتحسين مستوى المعيشة. كما يقدم برامج وخدمات مجتمعية، مثل تقديم القروض الحسنة بدون فوائد لدعم الأفراد المحتاجين. (المصدر: الموقع الرسمي لمصرف اليقين والتقارير السنوية الصادرة عنه).

ثانياً: أداة جمع البيانات:

1- تصميم استمارة الاستبيان:

لقد قام الباحثان بإعداد الصورة المبدئية لعبارات استمارة الاستبيان بعد الاطلاع على عديد من المراجع العلمية والدراسات السابقة في مجال البحث الحالي ومن خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهده الدراسة وقد راع الباحثان في إعداد استمارة الاستبيان وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها حيث طلب من المستبين وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

2- اختبارات الصدق " الصلاحية": للتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبيان قام الباحث بالاختبارات الآتية:

أ- صدق المحتوى أو (صدق المضمون):

لقد راع الباحثان جانب صدق المحتوي في استمارة الاستبيان من خلال التأكد من أن جميع العبارات التي تحتويها استمارة الاستبيان تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضيات الرئيسية والفرضيات الفرعية المنتقاة من الإطار النظري للدراسة.

ب- الصدق الظاهري:

للتأكد من أن عبارات استمارة الاستبيان تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة تم عرض استمارة الاستبيان مرفقا بخطة البحث على عدد من المحكمين وذلك للتأكد من مدى ملائمة عبارات استمارة الاستبيان لمجتمع البحث وأن العبارات تقيس ما وضعت لقياسه وتجيب عن أسئلة المحاور بالإضافة إلى مدى ملائمة معيار الإجابات المستخدمة للعبارات الواردة في استمارة الاستبيان وقد أشار الأساتذة المحكمون إلى عديد الملاحظات والاقتراحات التي تم أخذها بعين الاعتبار ومن تم التوصل إلى الصورة النهائية لاستمارة الاستبيان وهي تضم أربع مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي كالاتي:-

المجموعة الأولى: وتضم 4 أسئلة شخصية وتشمل المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخبرة والمسمى الوظيفي.

المجموعة الثانية: وتشمل 7 عبارات حول مستوى دور مصرف اليقين في دعم التنمية الاجتماعية من خلال منح القرض الحسن لمستحقيه.

المجموعة الثالثة: وتشمل 5 عبارات حول مستوى دور مصرف اليقين في دعم الجمعيات الخيرية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.

المجموعة الرابعة: وتشمل 4 عبارات حول مستوى دور مصرف اليقين في دعم التنمية الاجتماعية من خلال تمويله لمشروعات الإسكان الاجتماعي.

وبعد عملية تحكيم الاستبيان قام الباحثان بتوزيع عدد (35) نسخة من استمارة الاستبيان على الذين تم اختيارهم من العاملين بالإدارة العامة بمصرف اليقين ذوي العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة وبعد فترة زمنية تم الحصول على عدد (31) استمارة استبيان من الاستمارات الموزعة والجدول رقم (1) يبين عدد نسخ استمارة الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

جدول رقم (1): عدد نسخ استمارة الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

عدد النسخ الموزعة	عدد النسخ المسترجعة	نسبة النسخ المسترجعة %
35	31	88.57

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة المسترجع الكلية 88.57% من جميع استمارات الاستبيان الموزعة وهي نسبة كبيرة.

ثالثاً: - الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات:

1- اختبار كرونباخ ألفا (α) للصدق والثبات:

يعتبر اختبار كرونباخ ألفا (α) أحد الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل بيانات استمارة الاستبيان حيث يجري هذا الاختبار قبل القيام بعمل تحليل للبيانات الإحصائية لتحديد فيما إذا كانت هناك ارتفاع في درجة ثبات إجابات مفردات عينة الدراسة على كل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور حيث كلما كانت قيم معامل كرونباخ ألفا كبيرة أكبر من (0.60) فيدل يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات مما يمكننا من الاعتماد علي هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة ومما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها (البياتي: 2005، 49).

2- اختبار Z حول المتوسط:

يستخدم اختبارZ حول متوسط المجتمع (μ) إذا كانت بيانات العينة كمية وحجم العينة كبير. لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار الفرضيات الفرعية للدراسة والفرضية الرئيسية لها. (البلداوي :1997، 332).

رابعاً: - ترميز البيانات:

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحثان الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (2).

جدول رقم (2): توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (2) يكون متوسط درجة الموافقة (3). فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنويا عن (3) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة. أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويا عن (3) فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنويا عن (3) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنويا عن (3) أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية.

خامساً: اختبار الثبات والصدق:

للتأكد من ثبات وصدق " أداة الدراسة " قام الباحثان بحساب معامل كرونباخ ألفا ومعامل الصدق الذاتي لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور فكانت النتائج كما بالجدول رقم (3).

جدول رقم (3): نتائج اختبار الثبات والصدق

م	المحور	عدد العبارات	معامل ألفاء الثبات	معامل الصدق
1	دور مصرف اليقين في دعم التنمية الاجتماعية من خلال منح القرض الحسن لمستحقيه	7	0.972	0.986
2	مستوى دور مصرف اليقين في دعم الجمعيات الخيرية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.	4	0.945	0.972
3	دور مصرف اليقين في دعم التنمية الاجتماعية من خلال تمويله لمشروعات الإسكان الاجتماعي.	4	0.979	0.989
4	دور مصرف اليقين في دعم التنمية الاجتماعية في ليبيا (جميع العبارات)	15	0.986	0.993

من خلال الجدول رقم (3) يلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان تتراوح بين (0.945 إلى 0.979) ولجميع المحاور (0.986) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات. وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.972 إلى 0.989) ولجميع المحاور (0.993) وهي قيم كبيرة وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

سادساً: المعلومات الشخصية لمفردات عينة الدراسة:

1- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (4): التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
ثانوية وما يعادلها	1	3.2
بكالوريوس	27	87.1
ماجستير	3	9.7
المجموع	31	100.0

من خلال الجدول (4) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (87.1%) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية ماجستير ويمثلون نسبة (9.7 %) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي هم ممن مؤهلاتهم العلمية ثانوية وما يعادلها ويمثلون نسبة (3.2%) من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ أن معظم مفردات العينة مؤهلاتهم العلمية جامعي فما فوق مما يدل على أن مفردات العينة مؤهلة بشكل كافي للتفاعل مع موضوع الدراسة مما يجعل أرائهم قابلة للاعتماد عليها لكونها نابعة من وعيهم وإدراكهم الناتج من مؤهلاتهم العلمية.

2- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص:

جدول رقم (5): التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة %
تمويل ومصارف	8	25.8
محاسبة	7	22.6
اقتصاد	3	9.68
تخصصات أخرى	13	41.94
المجموع	31	100.0

من خلال الجدول رقم (5) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم تمويل ومصارف ويمثلون نسبة (25.8%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن تخصصهم محاسبة ويمثلون نسبة (22.6%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن تخصصهم اقتصاد ويمثلون نسبة (9.69%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن تخصصهم تخصصات أخرى ويمثلون نسبة (41.94%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

3- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

جدول رقم (6): التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة %
رئيس قسم	5	16.1
موظف	25	80.6
مدير إدارة	1	3.2
المجموع	31	100.0

من خلال الجدول رقم (6) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة مسماهم الوظيفي موظف ويمثلون نسبة (80.6 %) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن مسماهم الوظيفي رئيس قسم ويمثلون نسبة (16.1 %) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن مسماهم الوظيفي مدير إدارة ويمثلون نسبة (3.2%) من جميع مفردات العينة، ومما سبق يتبين وجود تنوع في المستويات الإدارية مما يعكس إيجاباً على البيانات التي تم جمعها في الإستبيان.

4- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (7): التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	26	83.9
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	2	6.5
من 15 سنة فأكثر	3	9.7
المجموع	31	100.0

من خلال الجدول رقم (7) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة عدد سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات ويمثلون نسبة (83.9%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن عدد سنوات خبرتهم من 15 سنة فأكثر ويمثلون نسبة (9.7%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن عدد سنوات خبرتهم ويمثلون نسبة (6.5 %) من جميع مفردات عينة الدراسة، ومما سبق يدل علي وجود خبرة لابأس بها لدي موظفين المصرف وهذا يعتبر مؤشراً إيجابياً يشير الي دقة المعلومات والبيانات التي تم جمعها بالإستبيان، وبذلك فإن البيانات الشخصية تعتبر مؤشرات إيجابية لما فيها من تنوع في المؤهلات العلمية والتخصصات والخبرة والوظيفة مما يساعد ذلك في وصول الدراسة الحالية الي حقائق علمية يمكن للإدارة العليا بالمصرف الاستعانة بها عند رسم سياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

سابعاً: اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة:

ولإختبار الفرضية الفرعية الاولي المتعلقة بمستوى دور مصرف اليقين في دعم التنمية الاجتماعية من خلال منح القرض الحسن لمستحقيه تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (8)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى دور مصرف اليقين في دعم التنمية

الاجتماعية من خلال منح القرض الحسن لمستحقيه لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).
الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى دور مصرف اليقين في دعم التنمية الاجتماعية من خلال منح القرض الحسن لمستحقيه يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (8): نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى دور مصرف اليقين في دعم التنمية الاجتماعية من خلال منح القرض الحسن لمستحقيه

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
بمستوى دور مصرف اليقين في دعم التنمية الاجتماعية من خلال منح القرض الحسن لمستحقيه	2.7834	1.06194	-1.136	.265

من خلال الجدول رقم (8) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (1.136-) بدلالة محسوبة (0.265) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) **لذلك نقبل الفرضية الفرعية الصفرية الاولي ونرفض البديلة** وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.7834) وهو يقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود تدني في بمستوى دور مصرف اليقين في دعم التنمية الاجتماعية من خلال منح القرض الحسن لمستحقيه، حيث تشابهت هذه النتيجة مع نتيجة الدراسات السابقة كدراسة الملاهي ،اخرون(2021) التي مفادها ضعف الجانب التمويلي فيما يخص صناديق القرض الحسن كما اختلفت هذه الدراسة مع (Mojtahed & Hassanzadeh, 2009) حيث كان للقرض الحسن دور إيجابي علي دخل بعض المستفيدين متأثرة بالمساهمات الممنوحة من قبل المصرف، وكذلك كان الاختلاف قائما مع دراسة قوادرية، يارة (2021) والتي اتضح من خلالها مساهمة البنك الإسلامي الأردني مساهمة فعالة في منح القروض الحسنة لغايات اجتماعية مبررة كالتعليم والزواج والعلاج.
ولإختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بمستوى دور مصرف اليقين في دعم الجمعيات الخيرية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (3)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:
الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى دور مصرف اليقين في دعم الجمعيات الخيرية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).
الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى دور مصرف اليقين في دعم الجمعيات الخيرية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (9): نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى دور مصرف اليقين في دعم الجمعيات الخيرية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
مستوى دور مصرف اليقين في دعم الجمعيات الخيرية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.	1.8952	1.15790	-5.313	0.00

من خلال الجدول رقم (9) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (5.313-) بدلالة محسوبة (0.00) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) **لذلك نرفض الفرضية الفرعية الصفرية الثانية ونقبل البديلة**، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (1.8952) وهو يقل عن متوسط المقياس (3) ، وهذا يشير إلى وجود انخفاض في مستوى دور مصرف اليقين في دعم الجمعيات الخيرية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، تشابهت هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة بانه ليس للمصارف المدروسة دور يذكر في دعم الجمعيات الخيرية من اجل تحقيق التنمية الاجتماعية كدراسة إبراهيم(2008) والتي لم تشير مباشرة الي ضعف الدور الذي تلعبه المصارف انما اشارت الي ضعف الدور التنموي والاجتماعي بسبب ضعف راس المال والودائع ما ادي الي تجاوز دعم الجمعيات الخيرية.
ولاختبار الفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بمستوى دور مصرف اليقين في دعم التنمية الاجتماعية من خلال تمويله لمشروعات الإسكان الاجتماعي. تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (16)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:
الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى دور مصرف اليقين في دعم التنمية الاجتماعية من خلال تمويله لمشروعات الإسكان الاجتماعي. لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).
الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى دور مصرف اليقين في دعم التنمية الاجتماعية من خلال تمويله لمشروعات الإسكان الاجتماعي. يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (10): نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى دور مصرف اليقين في دعم التنمية الاجتماعية من خلال تمويله لمشروعات الإسكان الاجتماعي.

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
مستوى دور مصرف اليقين في دعم التنمية الاجتماعية من خلال تمويله لمشروعات الإسكان الاجتماعي.	1.9032	1.24445	-4.907	.000

من خلال الجدول رقم (10) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (-4.907) بدلالة محسوبة (0.00) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك **نرفض الفرضية الفرعية الصفرية الثالثة ونقبل البديلة**، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (1.9032) وهو يقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود انخفاض في مستوى دور مصرف اليقين في دعم التنمية الاجتماعية من خلال تمويله لمشروعات الإسكان الاجتماعي، علي الرغم من انه اقتصرت تدخلات المصرف على أعمال صيانة محدودة إلا انه لم تحقق أثرًا تنمويًا ملموسًا، تشابهت هذه الدراسة مع دراسة إبراهيم (2008) والتي اشارت الي ضعف الدور التنموي والاجتماعي للبنك الإسلامي السوداني بسبب هيمنة التمويل قصير الاجل نتيجة لضعف راس المال والودائع الاستثمارية مما ادي ذلك الي عدم القدرة المصرف علي منح التمويل الطويل الاجل الذي يعول عليه تمويلياً لدعم الإسكان الاجتماعي.

ثامناً: اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة المتعلقة بدور مصرف اليقين في تحقيق التنمية الاجتماعية:

لاختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بدور مصرف اليقين في تحقيق التنمية الاجتماعية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية والمتمثلة في متغيرات الدراسة الثلاثة، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (11)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي.

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بدور مصرف اليقين في تحقيق التنمية الاجتماعية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بدور مصرف اليقين في تحقيق التنمية الاجتماعية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (11): نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بدور مصرف اليقين في تحقيق التنمية الاجتماعية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
دور مصرف اليقين في تحقيق التنمية الاجتماعية	2.3118	1.10840	-3.457	30	.002

من خلال الجدول رقم (11) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (-3.457) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.3118) وهو يقل عن متوسط المقياس (3). وهذا يشير إلى وجود انخفاض في مستوى دور مصرف اليقين في دعم التنمية الاجتماعية حيث تشابهت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة إبراهيم (2008) والتي مفادها ضعف الدور التنموي والاجتماعي بسبب هيمنة التمويل قصير الاجل وضعف راس المال والودائع الاستثمارية وارتفاع مخاطر القطاع الاجتماعي، كذلك تشابهت مع دراسة الأحمد ، السرطاوي(2018) التي اثبتت ان للمصرف الإسلامي العربي دور ضعيف في دعم التنمية الاجتماعية في فلسطين بمختلف صورها ومجالاتها، كذلك تشابهت هذه الدراسة مع نتيجة دراسة ناظم، عبد الفتاح(2020) والتي أوضحت ان البنوك الإسلامية الجزائرية تمتلك أدوات تمويلية مؤهلة للتدخل الاجتماعي ولكنها غير فعالة مثبتة بذلك أن هناك ضعف لهذه البنوك في دعم التنمية الاجتماعية. في حين اختلفت هذه الدراسة مع دراسة (قوادرية، بارة ،2021) والتي اثبتت بأن البنك الإسلامي الأردني يساهم في دعم التنمية المستدامة من خلال أنشطة ذات بعد اجتماعي واقتصادي، وأن البنك أظهر مستوى مرتفعًا من الالتزام بالأهداف الاجتماعية والتنموية.

تاسعاً: النتائج والتوصيات:

النتائج:

استندت النتائج إلى تحليل استجابات أفراد العيّنة باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، وتم بناءً على ذلك استخلاص أبرز النتائج التي يمكن عرضها ضمن المحاور الآتية:

النتائج الديموغرافية:

تشير نتائج التحليل الديموغرافي إلى أن غالبية أفراد العينة من حملة درجة البكالوريوس بنسبة (87.1%)، يليهم حملة درجة الماجستير بنسبة (9.7%). كما تبيّن أن أكثر التخصصات انتشارًا بين أفراد العينة جاءت في مجال التمويل

والمصارف بنسبة (25.8%)، يليه تخصص المحاسبة بنسبة (22.6%). وتُظهر البيانات أن أغلبية المشاركين يحملون المسمى الوظيفي "موظف" بنسبة (80.6%)، كما أن ما نسبته (83.9%) منهم يمتلكون خبرة وظيفية تقل عن خمس سنوات. ويُفسَّر هذا التوزيع بأن العينة يغلب عليها الطابع المهني من حيث المؤهل العلمي والتخصص الوظيفي، مما يعكس مستوى مقبولاً من الإلمام بالمسائل الفنية المتصلة بالقطاع المصرفي. كما أن ارتفاع نسبة ذوي الخبرة الأقل من خمس سنوات قد يشير إلى وجود شريحة مهنية حديثة نسبيًا لكنها مطّلعة على الممارسات الحالية للمصرف، وهو ما يدعم مصداقية البيانات التي تم جمعها عبر الاستبيان. وعليه، فإن هذا التنوع في المؤهلات العلمية، والتخصصات الأكاديمية، والمستويات الوظيفية يمثّل مؤشرًا إيجابيًا يُسهم في تعزيز قدرة الدراسة الحالية على الوصول إلى نتائج علمية يمكن لصنّاع القرار في الإدارة العليا الاستفادة منها عند صياغة سياساتها المستقبلية، لاسيما تلك المتعلقة بالتنمية الاجتماعية في المصرف.

النتائج التطبيقية:

1. أظهرت نتائج الدراسة انخفاضًا ملحوظًا في مستوى إسهام مصرف اليقين في تحقيق التنمية الاجتماعية، مما يشير إلى وجود قصور مؤسسي في تبني الدور الاجتماعي المنوط بالمصارف الإسلامية. ويعكس هذا القصور توجه إدارة المصرف نحو التركيز على الجوانب الاقتصادية التشغيلية مع إهمال البعد الاجتماعي الذي يُعد أحد الركائز الأساسية للعمل المصرفي الإسلامي.
2. بينت الدراسة أن مستوى إسهام المصرف في دعم التنمية الاجتماعية عبر منح القرض الحسن كان منخفضًا، وقد تبيّن أن هذا الانخفاض يرتبط بعدم توجيه هذه التمويلات إلى الفئات المستحقة أو إلى الأغراض التنموية التي أُنشئ من أجلها هذا النوع من القروض، مما يحدّ من فعاليته كأداة اجتماعية.
3. أوضحت النتائج وجود انخفاض في دور المصرف في دعم الجمعيات الخيرية باعتبارها شريكًا أساسيًا في تحقيق التنمية الاجتماعية. ويكشف هذا الانخفاض عن غياب سياسة واضحة لدى المصرف تجاه تمويل الأنشطة الخيرية والتنموية، إضافة إلى ضعف اهتمامه ببناء شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني.
4. تبيّن من الدراسة أن مساهمة المصرف في دعم التنمية الاجتماعية من خلال مشروعات الإسكان الاجتماعي كانت محدودة للغاية، حيث اقتصرت تدخّلاته على أعمال صيانة بسيطة لا ترقى إلى مستوى المبادرات التنموية المؤثرة، مما يعكس ضعف فاعلية المصرف في هذا المجال الحيوي.

التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة التي تم الوصول اليها من خلال اختبار فرضيات الدراسة يمكن للباحثان تقديم التوصيات التالية:
ضرورة تنويع أغراض القرض الحسن لتشمل التعليم، الزواج، الحاجات المنزلية الأساسية، العلاج، والمشاريع الصغيرة.

1. وضع آليات واضحة وميسرة لمنح القرض الحسن لمستحقيه الحقيقيين.
2. إنشاء برامج شراكة استراتيجية مع جمعيات المجتمع المدني لتمويل مشاريع تنموية مستدامة.
3. إطلاق مبادرات تمويلية تستهدف محدودي الدخل بالتعاون مع الجهات الحكومية لتفعيل الدور الاجتماعي للمصرف في مشاريع الإسكان.
4. على المصرف وضع خطة شاملة للتنمية الاجتماعية تتضمن أهدافًا محددة، قابلة للقياس، وتخدم أولويات المجتمع الليبي.

المراجع:

المراجع العربية:

1. عبدالحميد عبدالمجيد البلداوي. (1997). الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية (الإصدار الطبعة الاولي). عمان، الاردن: دار الشروق للطباعة والنشر.
2. أحمد الصادق البشير إبراهيم. (2008). قياس دور المصارف الإسلامية في التنمية الاجتماعية بالسودان. رسالة ماجستير منشورة. السودان: جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا-كلية الدراسات العليا.
3. المرسي السيد حجازي. (2006). دور الوقف في تحقيق التكافل الإجتماعي في البيئة الإسلامية. مجلة الإقتصاد الإسلامي(العدد 19).
4. خالد محسن ناضم، و عبد الفتاح ثابت ناصر. (2020). البنوك والمصارف الإسلامية ومشاركتها في التنمية الاجتماعية والإقتصادية. المجلة العربية للدراسات الاسلامية والشرعية، المجلد 4(العدد 13).
5. سهيل الاحمد، و علاء السرطاوي. (2018). دور المصارف الاسلامية الفلسطينية في تحقيق التنمية الاجتماعية. مجلة الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، المجلد 19(العدد 2)، الصفحات 305 - 326.
6. عبد الله علي احمد الملاهي، أول ادم سعيد، و أنور حسن عبدالله عثمان. (2021). صناديق القرض الحسن كأحد أساليب التمويل الإجتماعي الإسلامي؛ دراسة تحليلية علي المصارف الإسلامية في اليمن. المجلة الدولية للتراث والثروة في التمويل الإسلامي، المجلد 2(العدد 2)، الصفحات 149-170.
7. عبدالغفور اغلام عبدالغفور. (2021). دور المصارف الإسلامية في التنمية الإجتماعية. *مجلة التراث* - سامراء، العراق، مجلد 11(العدد 5)، الصفحات 427 - 453.
8. عزيز محمود العصا، أيمن الزور، حمزة عزت قطينة، عروة عكرمة صبري، محمد حنيني، محمد سليم مصطفي، و موسي جميل الدويك. (2017). المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول. دار الجنان للنشر والتوزيع.

9. علاء السرطاوي، و سهيل الاحمد. (2018). دور المصارف الإسلامية في التنمية الإجتماعية: المصرف الاسلامي العربي نموذجاً.
10. كمال توفيق حطاب، و مفلح فيصل الجراح. (2019). صناديق القرض الحسن في البنوك الإسلامية. المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، المجلد 15(العدد 2).
11. محمود مهدي البياتي. (2005). تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS (الإصدار الطبعة الاولي). عمان، الاردن: دار الحمد للنشر والتوزيع.
12. مريم قوادرية، و سهيلة بارة. (2021). المصارف الاسلامية كألية لتعزيز الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة(2013-2019). المجلد 5، العدد 1، 326-344. الجزائر: مجلة المنتدي للدراسات والابحاث الاقتصادية.
13. ميلود جوهري. (2018). دور البنوك الإسلامية في تنمية القطاع العقاري. رسالة ماجستير منشورة. ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرياح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، شعبة مالية وبنوك.
14. مصرف اليقين. (5 11, 2025). موقع مصرف اليقين - الصفحة الرئيسية. طرابلس، ليبيا. تم الاسترداد من https://yaqeenbank.ly/about

المراجع الأجنبية:

1. Iqbal, Z. (2018, July). Innovative Islamic Social Finance for Housing Microfinance. Islamic Economic Studies, *Vol. 26*(No. 1), pp. 87-122.
2. Mojtahed, A., & Hassanzadeh, A. (2009). The Evaluation of Qard-al-Hasan as a Microfinance Approach in Poverety Allevation Programs. *Vol. 5*(No. 2).